اقتصاد

السودان يلغي اتفاقات مع الإمارات

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

توقعت مصادر سودانية رسمية تحدثت لـ«العربي الجديد» شروع الحكومة السودانية في إنهاء اتفاقيات استثمارية بين حكومتي الخرطوم وأبوظبي، لم يتم تنفيذها فعليا على أرض الواقع. ووفق المصادر فإن من تلك الاتفاقات التي يتم بحث إلغائها إنشاء مشروع زراعي يربطه طريق بري مع ميناء جديد على سواحل البحر الأحمر، شرقي السودان، والذي تم توقيع مذكرة التفاهم بشأنه مع الإمارات في أغسطس/ آب 2022. وتأتي توقعات المصادر التي طلبت عدم الكشف عن هويتها وسط تصاعد الاتهامات الحكومية في الخرطوم للإمارات بدعم قوات الدعم السريع التي يتزعمها محمد حمدان دقلو «حميدتي» في حربها ضد الجيش السوداني، ما دفع الحكومة السودانية إلى التوجه نحو تقليص المعاملات الاقتصادية والتجارية مع أبو ظبي.

وكانت الحكومة السودانية قد أعلنت يوم الأحد إلغاء مذكرة تفاهم مشتركة أبرمتها مع حكومة الإمارات قبيل اندلاع الحرب الحالية لإنشاء ميناء أبوعمامة وتأسيس منطقة اقتصادية سياحية وصناعية وتجارية على ساحل البحر الأحمر، وذلك بعد عامين من توقيعه في أبو ظبي.

وقال وزير المالية السوداني جبريل إبراهيم في مؤتمر صحافي عقده في العاصمة الإدارية للحكومة في بورتسودان أول من أمس: «بعد الذي حدث من الإمارات لن نمنحها سنتيمترا واحدا من أرض السودان».

ويقع ميناء أبوعمامة على ساحل البحر الاحمر شرقي البلاد على بعد مسافة 230 كلم مربع عن ميناء بورتسودان. وجرى الاتفاق الأولي على تأسيس الميناء في ديسمبر/ كانون الثاني 2022 بين الحكومة السودانية وتحالف إماراتي يضم شركتي موانئ ابوظبي وإنفيكتوس للاستثمار التي يديرها رجل الأعمال السوداني أسامة داؤود. وقضى الاتفاق بتطوير ميناء أبوعمامة على ساحل البحر باستثمارات تصل إلى ستة مليارات دولار.

وأشار وزير المالية في تعليق سابق على المشروع، إلى أن الميناء كان مجرد مذكرة تفاهم غير ملزمة لأي طرف وانتهت بانتهاء وقتها، مشيراً إلى الاتهامات المتعلقة بدعم الحكومة الإماراتية لقوات الدعم السريع المتمردة التي تحارب الجيش. وفي إبريل/ نيسان الماضي قدمت الحكومة السودانية شكوى رسمية في مجلس الأمن الدولي ضد دولة الإمارات، متهمة إياها بالعدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، حسب الشكوى.

وقال مندوب السودان الدائم في الأمم المتحدة، الحارث إدريس الحارث، إنّه «في 15 إبريل 2023، نفّذت قوات الدعم السريع هجوماً واسع النطاق على أهداف سيادية واستراتيجية في العاصمة الخرطوم» بهدف القضاء على مجلس السيادة الانتقالي «ومن ثم استلام السلطة تنفيذاً لأجندة تدخل خارجية». ومن جانب ثان، كشف وزير المالية عن مطالبته صندوق النقد والبنك الدوليين بتسريع إجراءات التمويل المخصص للسودان لظروفه الراهنة، حسب وكالة الأنباء السودانية أول من أمس.

وأوضح احتجاجه، خلال مشاركته مترأساً وفد السودان في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، على بطء إجراءات صرف الأموال المخصصة للسودان مباشرة، وأنه لا يتم وصولها إلا عبر وسيط هو وكالات اليونيسف وبرنامج الغذاء العالمي؛ مبيناً عدم وجود تنسيق كامل مع مؤسسات التمويل الدولية، وأن تقاريرها لا تصل بانتظام لحكومة السودان.

بيتكوين تترقب رئيس أميركا المقبل

يترقب متداولو بيتكوين احتمال وقوع تقلبات كبيرة في السوق بعد انتهاء الانتخابات الأميركية المقررة اليوم الثلاثاء، حيث وصل مؤشر يعكس التقلبات المتوقعة في أكبر الأصول الرقمية على مدى 30 يوماً إلى أعلى مستوياته، منذ اضطراب الأسواق العالمية الذي أثار قلق المستثمرين في أغسطس/آب الماضي.

ويجري احتساب هذا المؤشر من قبل شركة «سي إف بنشماركس» للاستشارات، ويعتمد على أسعار عقود خيارات بيتكوين لدى مؤسسة «سي إم إي غروب» للمشتقات المالية، وفق وكالة بلومبيرغ. وأشارت كارولين مورن، الشريكة المؤسسة لشركة «أوربيت ماركتس» التي توفر السيولة لتداول المشتقات المشفرة، إلى أن سوق عقود الخيارات تتنبأ بتحرك يبلغ 8% صعوداً أو هبوطاً بعد الانتخابات، مقارنة بتحركات تبلغ 2% في الأيام العادية.

متجر يوفر اجهزة الصراف الآلي لبيتكوين في نيقوسيا، 25 سبتمبر 2024 (فرانس برس)

لقطات

ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي في الجزائر

أعلن وزير المالية الجزائري، لعزيز الفايد، أمس الاثنين، ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي بنحو 4,4% في عام 2024 إلى 72 مليار دولار، من 69 مليار دولار بنهاية عام 2023، و61 مليار دولار نهاية عام 2022. وأفاد الفايد، خلال عرضه مشروع موازنة الجزائر العامة أمام نواب المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الاولى للبرلمان)، بان الاحتياطات الأجنبية للجزائر خارج الذهب واصلت الارتفاع خلال العام الجاري، متوقعاً إغلاق السنة الجارية بفائض في الميزان التجاري يقدّر بـ2,8 مليار دولار، وهو ما يعادل 1,1% من الناتج الداخلي الخام الذي بلغ 267 مليار دولار العام الماضي.

تجديد استثمار محطة الحاويات في مرفأ اللاذقية

تم تجديد عقد استثمار محطة الحاويات في مرفأ اللاذقية، غربي سورية، من دون تدقيق أو ملاحقة، حتى من الجهات الدولية التي فرضت عقوبات على وزارة النقل وشركة المرافئ السورية، ما يدلل، بحسب مسؤول سابق في وزارة النقل السورية، طلب عدم ذكر اسمه، على «تواطؤ او ازدواجية المعايير، إذ وفي الوقت الذي تمنع خلاله سفن سورية، ولو محملة بمواد غذائية، من ان توّم المرفأ، يُجدَّد العقد للشركة الفرنسية، رغم كل إشارات الاستفهام والتجاوزات السابقة، بل ووجود مواد ممنوعة متفجرة بالمرفأ، كشفها القصف الإسرائيلي عليه.

الخطوط الفرنسية تعلّق رحلاتها فوق البحر الأحمر

أعلنت شركة الخطوط الجوية الفرنسية (إير فرانس) أنها علّقت «حتى إشعار آخر» رحلاتها فوق منطقة البحر الأحمر، وذلك في إجراء احترازي بعد أن أبلغ طاقمها عن وجود جسم مضيء فوق السودان. وقالت الشركة، الأحد الماضي، وفقاً لوكالة فرانس برس، إن «الخطوط الجوية الفرنسية (إير فرانس) قررت، في إجراء احترازي، أن تعلّق التحليق فوق منطقة البحر الأحمر حتى إشعار آخر». وأضاف البيان أن هذا القرار اتُخذ عقب رصد جسم مضيء على ارتفاع عال في السودان. وذكرت شركة الخطوط الجوية الفرنسية أن خط سير بعض رحلاتها قد تغيّر.

مصر وصندوق النقد... هل من صدمات جديدة؟

مصطفى عبد السلام

تبدأ اليوم الثلاثاء بالقاهرة جولة جديدة من المفاوضات بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي تركز على المراجعة الرابعة لاتفاقية قرض الثمانية مليارات دولار تمهيدا للإفراج عن شريحة جديدة من القرض بقيمة 1,2 مليار دولار. ومع بدء المفاوضات، بات قطاع من المصريين يسأل أسئلة منطقية غالبا لا يتلقى إجابة عنها. أول الأسئلة: ماذا في جعبة بعثة الصندوق هذه المرة، تعويم جديد للجنيه، غلاء المعيشة وزيادات في أسعار السلع والخدمات، ارتفاع في أسعار الوقود وفواتير الكهرباء والمياه والمواصلات والضرائب والرسوم ورغيف الخبز، مزيد من الدهس للمواطن وزيادة معدلات الفقر والبطالة، القضاء على ما تبقى من الطبقة الوسطى؟

إجابة المصريين عن السؤال هي أنه لا جديد، فقطار زيادة أسعار كل شيء متواصل منذ العام 2016، ويدهس الغالبية الساحقة من المواطنين، دليل ذلك اعلان الحكومة أمس عن زيادة أسعار الغاز الطبيعي بأثر رجعي بداية من فاتورة سبتمبر/ أيلول، وقبلها إجراء زيادات في أسعار البنزين والسولار للمرة الثالثة في أقل من عام، وكذا في فواتير الكهرباء والمياه وغيرها، إذ لا جديد في هذا الملف المزمن. السؤال الثاني هو: هل صحيح أن صندوق النقد يتحرش بمصر هذه الأيام، فمن وجهة نظر البعض فإن الهجمة هذه المرة غير معروفة الأسباب، فلا سوق سوداء نشطة للعملة، والقفز إلى توقعات مطالبة الصندوق مصر بإجراء تعويم جديد، هو أمر غير منطقي لأسباب عدة، نعم، هناك تراجع في إيرادات النقد الأجنبي من قطاعات حيوية مثل قناة السويس والسياحة والاستثمار المباشر وصادرات الغاز، لكن في المقابل، هناك تدفقات دولارية عوضت جزءاً من التراجع، منها زيادة تحويلات العاملين في الخارج وتدفق الأموال الساخنة وحصيلة بيع الأصول.

السؤال الثالث هو، إذا كانت الحكومة التزمت بما وعدت به في اتفاق مارس 2024 المبرم مع الصندوق بما فيه رفع سعر رغيف الخبز والوقود والكهرباء والماء، وخفض الدعم، وبيع مزيد من أصول الدولة، والبدء في خصخصة أهم قطاعين خدميين، الصحة والتعليم، وسداد الجزء الأكبر من مستحقات شركات النفط والغاز العالمية. فأين نقاط الخلاف؟ لست مقتنعاً بقصة إصرار الصندوق على مطالبة الجهات السيادية بالخروج من المشهد الاقتصادي، فهذا بند مدرج منذ 2016، ويجب البحث عن أسباب منطقية لعودة الخلافات الحادة بين الطرفين، هل هناك ما يتعلق بملف غزة مثلاً وما يتردد عن زيادة الضغوط على مصر لتقديم مزيد من التنازلات للكيان الصهيوني في حرب الإبادة التي يقوم بها في غزة؟

بطالة المغرب ترتفع... 1,68 مليون عاطل ينتظرون تدابير حكومية

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تزيد البيانات الرسمية حول البطالة في المغرب ووضعية فرص العمل الضغط على الحكومة المغربية، التي وعدت عبر مشروع الموازنة بالعمل على تحفيز سوق العمل الذي تأثر بتراجع معدل النمو الاقتصادي. وأفاد تقرير المندوبية السامية للتخطيط، حول وضعية سوق العمل في الربع الثالث من 2024، الصادر أمس الاثنين، بأن البطالة وصلت إلى 13,6% على المستوى الوطني، مقابل 13,5% في الفترة نفسها من العام الماضي، مؤكدة أن البطالة طاولت 1,68 مليون شخص. ويتضح من بيانات التقرير أن البطالة في المغرب ارتفعت في الأرياف من 7% إلى 7,4%، بينما استقرت في المدن عند 17%، غير أن معدل البطالة يبقى مرتفعاً وسط الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما، حيث يصل إلى 39,5%، ويصل بين النساء إلى 20,8% والأشخاص الحاصلين على شهادة إلى 19,8%. وأكدت المندوبية السامية للتخطيط أنه جرى بين الفصل الثالث من العام الماضي والفصل الحالي، توفير 231 ألف فرصة عمل بالمدن وفقدان 17 ألف وظيفة في الأرياف. ويفترض في الحكومة توفير فرص عمل تستوعب جزءاً من الشباب الذين يصلون إلى سوق العمل البالغ عددهم 300 ألف سنويا، بينما لا يتمكن الاقتصاد في المتوسط من توفير سوى حوالي 112 ألف فرصة عمل في العام الواحد.

وقد ذهب رئيس الحكومة عزيز أخنوش، إلى أن التشغيل سيعود إلى وضعه الطبيعي ارتباطا مع التساقطات المطرية، حيث يتجلى أنه يستحضر تأثير الجفاف على النمو الاقتصادي وفرص العمل المتاحة، خاصة في الأرياف، علما أن قطاع الفلاحة فقد في الفصل الثالث من العام الحالي 124 ألف فرصة عمل. من جانبه، أكد الاقتصادي علي بوطيبة، أن القطاع الزراعي ليس السبب الوحيد وراء ارتفاع معدلات البطالة في المغرب، خاصة في ظل استقرار مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام بحوالي 15%، علما أن القطاع شهد تراجع بعض السلاسل مثل تربية المواشي. وقال في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن الصعوبات على مستوى خلق فرص عمل في سوق العمل مرده إلى حرص العديد من المشاريع الاستثمارية على المردودية ما يفضي إلى عدم توفير ما يكفي من فرص العمل، بخاصة للشباب.

متفرقات اقتصادية

حكومة مصر تغازل صندوق النقد برفع أسعار الغاز

القاهرة ـ **عادل صبري**

قبل أن تبدأ الحكومة التفاوض، اليوم الثلاثاء، مع لجنة المراجعة بصندوق النقد الدولي، للاتفاق حول الحصول على دفعة جديدة من القروض، تبدو عازمة على قبول أحد شروط الصندوق القاسية، تلزمها برفع الدعم عن المحروقات والطاقة بنهاية عام 2025. ووسط حالة من الغضب الشعبي جراء زيادة أسعار المحروقات والكهرباء، عدة مرات، خلال العام الجاري، قررت وزارة البترول رفع أسعار الغاز الطبيعي للمنازل بنسبة تصل إلى 25%، مع فاتورة استهلاك شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري. تلزم الوزارة مستهلكي الغاز لأقل من 30 متراً مكعباً شهرياً بدفع ثلاثة جنيهات للمتر بدلاً من 2,60 جنيه وللشريحة الثانية أقل من 60 متراً مكعباً 4 جنيهات بدلاً من 3,35 جنيهات، وللشريحة الرابعة، الأكثر عدداً من المشتركين بأنحاء البلاد، باستهلاك يزيد عن 60 متراً مكعباً خمسة جنيهات بدلاً من أربعة جنيهات للمتر (الدولار= نحو 49 جنيهاً).

قالت مصادر برلمانية إن الحكومة أخطرت الصندوق بأنها ملتزمة برفع الدعم نهائياً عن المحروقات، خلال 14 شهراً، مع تحويل الدعم في قطاع الكهرباء إلى دعم تبادلي، يبدأ شركات التوزيع الكهرباء للشرائح المتوسطة والعليا والتجارية بأسعار ربحية، مقابل تخفيض نسبي للجمهور في الشرائح الدنيا والقطاعات الصناعية كثيفة الاستهلاك للطاقة، بما يلغي دعماً بقيمة 155 مليار جنيه للمحروقات ونحو 30 مليار جنيه بقطاع الكهرباء، بنهاية 2025.

أكدت المصادر، التي رفضت ذكر اسمها، لـ«العربي الجديد»، أن المناقشات التي جرى في القاهرة مع الوفد رفيع المستوى للصندوق لمدة أسبوع، ستتركز حول سبل وقف الدعم السلعي وتحويله إلى الدعم النقدي، لحين انتهاء الآثار السلبية الضاغطة على الاقتصاد، والمرتبطة باستمرار الحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان والتوتر السياسي في البحر الأحمر، التي تؤثر على عوائد قناة السويس وتضغط على الجنيه مع وضع قوائم واقعية للمستحقين للدعم العيني أو السلعي، مشيراً إلى أنّ مسألة دعم رغيف الخبز ما زالت نقطة خلافية مع الصندوق، وإن اتفق الطرفان الحكومي والخبراء على إمكانية تأجيل البت في دعم الخبز حتى نهاية 2026.

أوضحت المصادر أن سماح الحكومة برفع أسعار المحروقات والكهرباء، جعل خبراء صندوق النقد، أكثر قبولاً لفكرة تأجيل إزالة الدعم العيني بالكامل وخاصة الخبز، في ظل مؤشرات تأثيره الكبير على زيادة أسعار السلع بما دفع معدلات التضخم في اتجاه معاكس لما يرغب فيه خبراء الصندوق، والمستهدف الوصول إليه منحى هبوطي بحلول نهاية العام عند 20% ليستقر عند 16% في يوليو / تموز المقبل كحد أقصى.

تسبب رفع الحكومة للوقود ثلاث مرات عام 2024، بنسبة تراوحت ما بين 21% و17% في زيادة هائلة بكافة السلع الأساسية، مع ارتفاع تكاليف المعيشة، في وقت تراجعت قيمة الجنيه بنسبة تزيد عن 40% منذ توقيع اتفاق القرض والتعويم الأخير للجنيه في مارس/ آذار 2024.

الشارع يعاني من موجات غلاء متتالية. القاهرة القديمة، 4 مايو 2024 (دعاء عادل/Getty)

صعوبات تعرقل المشاريع الصغيرة في الكويت

اطلقت الكويت عدة مبادرات لتعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا ان هناك صعوبات تهدّد بفشلها

مسقط ـ **كريم رمضان**

في الوقت الذي تسعى فيه الكويت إلى تنويع اقتصادها بعيداً عن الاعتماد على النفط، تبرز المشاريع الصغيرة والمتوسطة ركيزة مهمة في دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل محلية. وفي هذا الإطار أطلقت الكويت عدة مبادرات متكاملة لتعزيز هذا القطاع، مثل منصة الصندوق الوطني لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لكن كثيراً من هذه المشروعات كان مصيره الفشل، ما سلط الضوء على أسباب ذلك وكيفية علاجه. ويمثل هذا القطاع حوالى 90% من الشركات المسجلة في الكويت، ويشمل ما يقرب من 30 ألف مشروع، حسب بيانات رسمية، ما يجعله محورياً في تنويع الاقتصاد وتقليص الاعتماد على النفط.

وتنشط المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الكويت بشكل أساسي في قطاعات مثل التجارة، البناء، والصناعة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة فإن رؤية الكويت طويلة الأمد لمواجهة تحديات القطاع ما زالت تتطلب مزيداً من الدعم للمستثمرين المحليين والمستثمرين الصغار، والذين يعانون من قيود مثل صعوبة الحصول على تراخيص والتنافسية العالية التي تعرقل نجاح المشاريع الناشئة، حسب إفادة خبيرين لـ«العربي الجديد».

يؤكد الخبير الاقتصادي محمد رمضان، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن المشاريع الصغيرة في الكويت تواجه تحديات كبيرة، إذ تشير الإحصاءات إلى ارتفاع نسب الفشل مقارنة بقصص النجاح، لافتاً إلى أن المشكلة الرئيسية تكمن في المقاربة الخاطئة للدعم الحكومي. ويوضح رمضان أن هذا النوع من الدعم قائم على فكرة المقارنة مع التجربة الأميركية وغيرها من النماذج العالمية، وهي مقارنة غير موضوعية وتفتقر إلى الدقة، مؤكداً أنّ المشاريع الصغيرة في الكويت لا تحتاج إلى الدعم المالي المباشر بقدر حاجتها إلى التسهيلات الإدارية والخدمية. وينتقد رمضان التوجه الحكومي المستمر نحو الحلول المالية في دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة باعتباره «خطأ استراتيجياً» حسب تعبيره، ويشدد على ضرورة الاعتماد على المستثمرين المحليين لتمويل تلك المشاريع بدلاً من الاتكال على التمويل الحكومي، مع اقتصار دور الحكومة على تقديم التسهيلات اللوجستية. وتشمل هذه التسهيلات، وفق الخبير الاقتصادي، توفير أماكن المشاريع والمكاتب والخدمات المتنوعة، وتيسير عمليات منافذ البيع، والسماح بساعات عمل إضافية، بدلاً من التركيز على القروض والدعم المالي المباشر.

> خبير اقتصادي يحذر من المبالغة في تسهيل التمويلات الحكومية

ويبلغ رمضان، في هذا الصدد، إلى فارق جوهري بين المشاريع الصغيرة في الكويت ونظيراتها في الدول المتقدمة، حيث تعتمد الأخيرة على توظيف مواطنيها، في حين لا تسهم المشاريع الكويتية الصغيرة في توظيف المواطنين بالشكل المطلوب. ويخلص رمضان إلى أن المبالغة في تسهيل الحصول على الأموال الحكومية لا تمثل الحلّ الأمثل، مؤكداً أن نجاح المشاريع الصغيرة يتطلب وجود مستثمرين يتولون التمويل، على غرار التجارب العالمية الناجحة، مع اقتصار الدور الحكومي على الجوانب غير المالية.

فلسطين

حرب تجويع لابتزاز المقاومة... ورقة ضغط بمفاوضات غزة

مع دخول الحرب الإسرائيلية على غزة عامها الثاني، طور الاحتلال أدوات وأساليب حرب التجويع لتصبح أداة ضغط يستخدمها ضد الفصائل الفلسطينية ورقة ابتزاز في إطار المفاوضات المتعثرة من شهر ديسمبر/ كانون الأول 2023، حيث لا يسمح بإدخال غالبية السلع الأساسية ويعرقل عملية توزيعها. كما توفر قوات الاحتلال غطاء للعصابات المسلحة التي تقوم بسرقة المساعدات، ما قفز بأسعار السلع إلى أرقام قياسية، وفاقم الجوع والفقر بين سكان القطاع

يوسف أبو وطفة

منذ بداية حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، استخدم الاحتلال الإسرائيلي المجاعة والتجويع بمثابة سلاح للضغط على نحو 2,4 مليون نسمة إلى جانب القصف الجوي والمدفعي والعمليات البرية على الأرض، وتحكم في حركة الواردات ومنع إدخال مئات السلع والمواد الغذائية للسكان. ومع تطور الحرب الإسرائيلية ودخول عامها الثاني طور الاحتلال من أدوات وأساليب هذه الحرب لتصبح أداة ضغط يستخدمها ضد فصائل المقاومة الفلسطينية ورقة في إطار مفاوضات التبادل المتعثرة من شهر ديسمبر/ كانون الأول 2023، حيث لا يسمح بإدخال غالبية السلع الأساسية ويعرقل إدخال المساعدات وعملية التوزيع. وفي بداية الحرب على غزة كان الاحتلال يتحكم في الشاحنات الواردة للقطاع من خلال تفتيشها عبر معبر العوجا ثم إدخالها عبر معبري كرم أبو سالم أو رفح البري مع غزة، وبعد العملية البرية في مايو/أيار 2024 الماضي، اعتمد الاحتلال آليات جديدة لخنق القطاع والتحكم بحركة السلع الواردة للسكان. وفي موازاة ذلك، يسمح الاحتلال لبعض التجار في القطاع بإدخال سلع غير أساسية يغرق من خلالها الأسواق بها، مثل المشروبات الغازية والتي تعرض بمبالغ مالية تزيد عن أسعارها الطبيعية بـ 10 أضعاف فضلاً عن عدم إدخال سلع أساسية مثل الخضروات واللحوم والدواجن والفواكه وغيرها من الأصناف التي يحتاجها الأهالي في غزة.

الاحتلال غطاء لعصابات تسرق المساعدات

إلى جانب ذلك، توفر القوات الإسرائيلية العاملة في المناطق الشرقية لرفح وقرب المعابر الحدودية غطاء أصبح ظاهراً للعصابات والمجموعات المسلحة التي تقوم بسرقة هذه المساعدات من الشاحنات والتعدي على السائقين خلال عملية نقلها بالذات في المناطق الجنوبية بما يحرم السكان منها. وتعمل هذه المجموعات على سرقة المساعدات والشاحنات تحت غطاء الاحتلال الإسرائيلي ومن ثم إعادة بيعها في الأسواق بأسعار مرتفعة للغاية تزيد عن أسعارها المعتادة وسط تفشي الفقر والبطالة بنسبة تقترب من 90% فضلاً عن اعتماد جميع السكان على المساعدات التي تقدمها الجهات الدولية مثل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا».

وتكررت في الشهور الماضية سرقة عشرات الشاحنات خلال سلوكها مسارها المعتاد على طريق صلاح الدين جنوب شرق مدينة رفح من قبل هذه المجموعات المسلحة التي ظهرت خلال حرب الإبادة نتيجة لغياب الأجهزة الأمنية وعمليات الاستهداف الدائم لطواقم التأمين التي تم تشكيلها خلال الشهور الماضية. وعلى مدار حرب الإبادة الإسرائيلية المتواصلة للعام الثاني على التوالي لجأت الجهات الأمنية في القطاع لعدة أساليب من أجل حماية الشاحنات التجارية والمساعدات كان من أبرزها حمايتها بالطرق المعتادة، ومع تكرار عمليات القصف والاغتيال للكوادر الشرطية، اتجهت الفصائل الفلسطينية بالتعاون مع العشائر لتشكيل لجان حماية شعبية، إلا أن الاحتلال كرر عمليات الاستهداف لها أيضاً سواء بالقصف أو عبر هذه العصابات المسلحة.

أكثر الأماكن غلاءً في العالم

نتيجة لغياب السلع الأساسية عن الأسواق قفزت الأسعار بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة، حيث باتت غزة وفقاً لتقارير دولية من أكثر الأماكن في العالم ارتفاعاً في أسعار السلع المتعلقة بالغذاء والتي لا يقوى السكان على شراء الكثير منها، فضلاً عن شح في الأسواق للكثير من السلع والأصناف طوال الفترة الحالية. كما انتشر في الآونة الأخيرة الدقيق (الطحين) الممتلئ بالسوس بفعل تلف الكميات المتوفرة لدى السكان وعرقلة الاحتلال عمليات التوزيع جراء النقص الكبير وعدم حصول أونروا على كميات كبيرة تكفي لعملية التوزيع في القطاع. ونتيجة للتجويع سجلت عشرات الوفيات في صفوف السكان كان غالبيتهم في المناطق الشمالية من القطاع وفي صفوف الأطفال وكبار السن، بفعل انعدام الأمن الغذائي، وسط تحذيرات متصاعدة من برنامج الغذاء العالمي ووكالة أونروا من تفشي المجاعة على نطاق واسع من النازحين الفلسطينيين في ظل استمرار حرب الإبادة.

وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قطاع غزة ارتفاعاً حاداً بنسبة 283% منذ شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2023 حتى نهاية شهر سبتمبر/ أيلول 2024 نتيجة للحرب المستمرة. وفي 24 أكتوبر/ تشرين الأول، نشرت منظمة الأغذية والزراعة على منصة إكس (تويتر سابقاً) أنه بالمقارنة مع العام الماضي، يمكن أن يصل سعر البطاطا في جنوب غزة إلى 5,7 أضعاف، بينما يصل في شمال غزة إلى 66,7 ضعفاً.

دخول السلع رهينة المزاج الإسرائيلي

يقول أستاذ الاقتصاد في جامعة الأزهر في غزة سمير أبو مدللة، إن الواقع الغذائي في القطاع صعب للغاية حيث تعمد الاحتلال تجويع السكان وإغلق المعابر وتحكم في عدد الشاحنات وطبيعة السلع. ويضيف أبو مدللة لـ«العربي الجديد» أن احتياجات القطاع في الوضع الطبيعي كانت تتراوح ما بين 800 إلى 1000 شاحنة ما بين مواد البناء وما بين الغذاء وما بين الأدوية، في حين أنه في ظل العدوان الإسرائيلي لا تدخل يومياً أكثر من 150 شاحنة وهي رهن المزاج الإسرائيلي والوضع الأمني. ويشير إلى أن هناك آلاف الشاحنات المتكدسة على جانب معبر كرم أبو سالم التجاري أو على الجانب المصري من معبر رفح وتنتظر دخولها إلى القطاع، وبالتالي فإن الواقع الغذائي للسكان سيئ بسبب نقص السلع من جانب ومن جانب آخر بسبب ارتفاع أسعار السلع ووصولها إلى أرقام فلكية. ويستدل أستاذ الاقتصاد بتقديرات جهاز الإحصاء الفلسطيني الذي وثق ارتفاعات في أسعار السلع والمواد الغذائية تصل لأكثر من 250% مقارنة بالعام الماضي وهو ما يجعل المواطن الفلسطيني غير قادر على الشراء في ظل الفقر. ويلفت إلى أن واقع الأمن الغذائي في تراجع بالنسبة للفلسطينيين في القطاع، حيث هناك إشكاليات صحية ظهرت متعلقة بفقر الدم وسوء التغذية، وجميعها يسببها نقص الطعام وعدم توفر الألبان ومشتقات الحليب أو الخضروات واللحوم وغيرها من الأغذية. ويوضح أبو مدللة أن الاحتلال تعمد التحكم في المشهد من خلال إيجاد فئة من تجار الحروب واللصوص الذين ينتظرون الشاحنات بعد خروجها من معبر كرم أبو سالم أو معبر رفح، على مقربة من قوات الاحتلال وهو ما يعني أن لديها تأميناً أو غطاءً واضحاً.

قصف عناصر التأمين

ويؤكد أستاذ علم الاقتصاد أن قصف الاحتلال لعناصر التأمين الذين يقومون بمواكبة المساعدات والشاحنات أدى لاستشهاد العشرات منهم، في حين أن الاحتلال لا يقصف أو يستهدف من يقوم بالسرقة، وبالتالي فإن الأمر هو عمل مبرمج وممنهج يستهدف تجويع الفلسطينيين في غزة من أجل الاستسلام. وفقا للأمم المتحدة، فإن ما يصل إلى 1,9 مليون شخص أو حوالي 90% من عدد السكان في قطاع غزة هم نازحون، والعديدون منهم نزحوا بشكل متكرر، بعضهم نزحوا عشر مرات أو أكثر، في حين ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أن ما يقرب من 84% من قطاع غزة يخضع لأوامر الإخلاء التي أصدرتها قوات الاحتلال حتى 22 أكتوبر. بدوره، يرى الصحافي والباحث في الشأن الاقتصادي أحمد أبو قمر أن الاحتلال في حربه على غزة مارس عدة مستويات، منها الحربي المتعلق بالقتل والإبادة ثم الأخر المتعلق بالتجويع وحرمان السكان من المساعدات ومنع وصول الطعام لهم، وهو أمر لا يقل خطورة عن المستوى الأول من الحرب. ويضيف أبو قمر لـ«العربي الجديد» أن القطاع عاش خلال سنوات الحصار التي سبقت الحرب المستمرة للعام الثاني مرحلة من الاكتفاء الذاتي على صعيد القطاع الزراعي، لا سيما ما يخص الخضروات، حتى أن بعض الأصناف كانت تصدر للداخل المحتل ومصر والأردن. ويشير إلى أن الاحتلال عمد لتدمير القطاع النباتي الذي يمثل تجربة كانت تعتبر الأنجح بالنسبة للعمل الحكومي في غزة، حيث كان محط انتقادات في الأداء في ما يتعلق بإدارة شؤون المواطنين بامور أخرى، وهو ما حرم السكان بعد تدمير القطاع النباتي من مكون أساسي من السلع.

إغلاق الأسواق وتدميرها

وبلفت أبو قمر إلى أن الاحتلال عمل على رفع أسعار أسلع في الأسواق المحلية خلال الحرب عبر منع إدخال ما هو فائض، والتسبب في عجز دائم بالنسبة للمواطنين وإغلاق الأسواق وتدميرها، وتقليل الكميات الواردة لغزة. ويبين الصحافي والباحث في الشأن الاقتصادي أن هناك حالة من عدم التوازن بين الطلب والعرض نتيجة للسلوك الإسرائيلي، لا سيما مع تدمير غالبية عناصر السلة الغذائية، علاوة عن تفاوت الأسعار واختلافها بين مناطق جنوب الوادي وشمال الوادي. ووفقاً لأبو قمر فإن الاحتلال استهدف كل من يحاول أن يعيد ترميم السلة الغذائية للفلسطينيين كما حصل مع المبادر يوسف أبو ربيع الذي اغتاله الاحتلال في شمال القطاع، بعد أن استطاع استصلاح بعض المساحات الزراعية لصالح سكان الشمال. وما يفاقم حدة الجوع ما أقدم عليه الاحتلال من حظر عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، الذي يمثل نوعا من العقاب الجماعي حال تطبيقه بالكامل، حسب وكالات أممية. وقال المتحدث باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، جيمس إلدر، عقب صدور القرار الإسرائيلي: «إذا لم تتمكن أونروا من العمل، فمن المرجح أن تشهد انهيار المنظومة الإنسانية في غزة. قرار مفاجئ مثل هذا يعني أن (إسرائيل) عثرت على طريقة جديدة لقتل الأطفال». وحذّرت وكالات الأغذية، التابعة للأمم المتحدة، الخميس الماضي، من تفاقم مستويات الجوع، خلال الأشهر السبعة المقبلة، في أجزاء كثيرة من العالم، ومن أكثرها إثارة للقلق قطاع غزة. وكشف التقرير، الذي يعتمد على أبحاث أجراها خبراء في وكالتين تابعتين للأمم المتحدة مقرهما روما، أن هناك حاجة ماسة إلى العمل الإنساني لكبح المجاعة والموت في قطاع غزة ومناطق أخرى من العالم. وحذر التقرير، من أنه في غياب الجهود الإنسانية الفورية، والعمل الدولي المتضافر من المرجح أن تتفاقم المجاعة والخسائر في الأرواح.

> تشديد الحصار... وعصابات لسرقة المساعدات يحميها الاحتلال

ومنذ بداية الحرب على غزة، تعرضت مئات الشاحنات المحملة بالمساعدات للسرقة على يد عصابات مسلحة، وتكررت هذه الحوادث بشكل لافت في الشهور الماضية، وكان آخرها سرقة 109 شاحنات من أصل 120 شاحنة كانت تحمل مساعدات غذائية من قبل عصابة مسلحة في منطقة زكيم شمال القطاع، وذلك بعد أيام من سرقة 98 شاحنة من أصل 109 شاحنات كانت تحمل مساعدات غذائية من قبل عصابة مسلحة أخرى في منطقة المغراقة وسط القطاع.

منع وصول 3800 شاحنة إلى الشمال

أكد المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، أمس الاثنين، في بيان بمناسبة مرور شهر على الإبادة في شمال قطاع غزة، أن «جيش الاحتلال استخدم سلاح تجويع المدنيين وتعطيشهم، ومنع وصول 3 آلاف و800 شاحنة مساعدات وبضائع من الدخول إلى محافظة شمال قطاع غزة، وتعمّد تجويع قرابة 400 ألف إنسان، بينهم أكثر من 100 ألف طفل، كما دمّر عشرات مراكز النزوح والأيواء التي تضم عشرات آلاف النازحين الذين هربوا من منازلهم بحثًا عن الأمن والأمان». وقال المكتب في سياق حديثه عن أصناف الإبادة الإسرائيلية، إن تل أبيب «حرمت الطواقم الطبية من الطعام، وقامت باعتقالها وتعذيبها، بالإضافة إلى منع حملة تطعيم ضد شلل الأطفال».

نازحون في انتظار الحصول على طعام يوزعه متطوعون في دير البلح (أشرف عمرا/الأناضول)

شاحنة مساعدات لغزة تعرضت للتخريب من قبل مستوطنين (أوريت زيف/فرانس برس)

مؤشرات الأسواق

قطر

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس مرتفعة؛ بدعم خمسة قطاعات في مقدمتها الاتصالات. زاد المؤشر العام بنسبة 0,36% ليصل إلى النقطة 10545,40؛ ليربح 37,81 نقطة عن مستوى أول من أمس. ودعم الجلسة ارتفاع 5 قطاعات على رأسها الاتصالات بـ1,19%. وفي المقابل تراجع قطاعا النقل والبضائع والخدمات الاستهلاكية بـ0,26% و0,23% على التوالي. وبشأن التداولات؛ ارتفعت السيولة إلى 407,04 ملايين ريال، مقابل 299,43 مليون ريال أول من أمس، وزادت أحجام التداول عند 198,11 مليون سهم، مقارنة بـ138,87 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 12,95 ألف صفقة مقابل 8,41 ألف صفقة الأحد. ومن بين 50 سهماً نشطاً، ارتفع سعر 28 سهماً في مقدمتها سهم «بيمه» بـ4,37%، وتراجع سعر 22 سهماً في مقدمتها سهم «استثمار القابضة» بـ6%. وتقدم «استثمار القابضة» نشاط التداولات بحجم بلغ 40,17 مليون سهم، وسيولة بقيمة 73,87 مليون ريال.

عُمان

حققت البنوك المدرجة ببورصة مسقط نمواً في أرباحها عن 9 أشهر من عام 2024، بنسبة 15,48 بالمائة على أساس سنوي. وبلغت أرباح 7 بنوك مدرجة خلال 9 أشهر من العام 390,32 مليون ريال (1,011 مليار دولار)، مقارنة بأرباحها مجتمعة خلال 9 أشهر من عام 2023 البالغة 338,01 مليون ريال (875,34 مليون دولار). وأظهرت النتائج المالية الأولية للبنوك المدرجة ببورصة مسقط، تحقيق جميعها لنتائج إيجابية خلال 9 أشهر من عام 2024، حيث حققت جميعها نمواً في أرباحها، على أساس سنوي. وتصدر بنك مسقط البنوك من حيث نسبة نمو الأرباح محققاً 43,76%، محققاً قفزة في أرباحه عن 9 أشهر، وارتفعت أرباح بنك صحار بنسبة 19,52 بالمائة، وأرباح الوطني العُماني بنسبة 11,71%، ونمت أرباح بنك ظفار 8,61 بالمائة، على أساس سنوي. وكذلك حقق البنك الأهلي نمواً في أرباحه في 9 أشهر من العام الجاري بنسبة 7,9%، وعُمان العربي بنسبة 5,32%. وكان بنك نزوى أقلهم نمواً في أرباحه خلال 9 أشهر من العام بنسبة 3,18%، على أساس سنوي.

الكويت

تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات، أمس الاثنين، وسط ارتفاع لـ4 قطاعات. وتراجع مؤشر السوق العام بنسبة 0,10%، وهبط «الرئيسي 50» بنحو 0,72%، و«الرئيسي» بـ0,58%، بينما استقر مؤشر السوق الأول عند مستوى أول من أمس الأحد. سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 50,48 مليون دينار، وزعت على 281,62 مليون سهم، بتنفيذ 15,06 ألف صفقة. وشهدت الجلسة ارتفاع أربعة قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ3,45%، بينما تراجع سبعة قطاعات على رأسها الطاقة بـ1,34%، واستقر قطاعان. وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 41 سهماً على رأسها «إنوفست» بـ5,48%، بينما تراجع سعر 70 سهماً في مقدمتها «الخليجي» بواقع 6,29%، واستقر سعر 17 سهماً.

مال وسياسة

تحبس الأسواق العالمية أنفاسها، إذ تتجه الأنظار نحو صناديق الاقتراع الأميركية، اليوم الثلاثاء، حيث تهيمن الانتخابات الرئاسية على المشهد ليس في أميركا فحسب، وإنما في العالم أجمع، إذ تأتي الانتخابات في مرحلة فارقة بالنسبة لاقتصادات كثيرة سواء كانت حليفة لواشنطن أو عدوة لها

انتخابات أميركا اقتصادياً

أسواق المال تحبس أنفاسها انتظاراً لحسم قد يطول

واشنطن ـ **العربي الجديد**

أميركا تصوت والعالم ينتظر. هكذا يبدو المشهد في الانتخابات الرئاسية، الأكثر حساسية وربما توتراً في تاريخ الولايات المتحدة، اليوم الثلاثاء، إذ تترقب الأوساط الاقتصادية والمالية داخلياً وخارجياً نتائجها وسط قلق بالغ من احتمالية عدم حسم النتيجة، ما يرفع مؤشر التقلبات في أسواق الأسهم والعملات والسلع، وسط اتساع الهوة بين سياسات المرشحين الجمهوري دونالد ترامب والديمقراطية كامالا هاريس. ويسود العالم قلق بالغ من حالة «المرحلة الانتقالية»، إذ يترقب أصدقاء أميركا وأعداؤها من سيكون زعيم القوة العظمى، وإلى أن تُحسم هذه المسألة، لا يمكن لأي شيء أن يتحرك أو يُحل بشكل جدي بالنسبة لملفات اقتصادية حيوية وكذلك تحركات الأسواق مثلما هو الحال سياسياً. وبدت تحركات المستثمرين في «وول ستريت» تعبر عن حالة من التحوط لما هو قادم عبر الاحتفاظ بجزء من السيولة لحين اتضاح الرؤية بالنسبة لمن سيسكن البيت الأبيض والذي سترسم سياساته مسار أكبر اقتصادي في العالم للسنوات الأربع المقبلة وتأثيرات ذلك على الاقتصادات الدولية. وراقب المتداولون عن كثب نتائج أحدث استطلاعات الرأي وحركة أسواق الرهانات الانتخابية قبل أيام، لتحديد المتقدم بين ترامب وهاريس، وتأثير ذلك على مراكزهم الاستثمارية. لكن الخطأ في هذه الرهانات يحمل مخاطر عالية ما يجعل الكثيرين متحوطين وهادئين في اتخاذ القرار. وفي مقابلة لوكالة بلومبيرغ الأميركية مع إريك ديتون، رئيس ومدير إدارة مؤسسة «ذا ويلث اليانس» الاستثمارية: «نحن لا نحدد مراكزنا الاستثمارية بناءً على التكهنات بنتيجة الانتخابات؛ لأنها أشبه بلعبة الحظ، فلا معنى للمراهنة».

ويتوقع معظم المتداولين تقلبات هذا الأسبوع، مع احتمالية كبيرة لنتيجة غير محسومة من الجولة الأولى قد تؤخر فرز الأصوات لأسابيع أو حتى أشهر. ويفسر هذا سبب ارتفاع مؤشر الخوف أو التقلبات للثلاثين يوماً المقبلة، المعروف اختصاراً بـ«فيكس» فوق 20 نقطة في جلساته الأربع الأخيرة، وهو مستوى يشير عادة إلى زيادة التوتر في سوق الأسهم. ولهذا السبب، ينحسر حماس المستثمرين لاختيار الفائزين والخاسرين بناءً على من يعتقدون أنه سيكون الرئيس المقبل للولايات المتحدة.

وقال ديف لوتز، محلل الاقتصاد الكلي في شركة الوساطة المالية «جونز تريدينغ»: «كانت استطلاعات الرأي خاطئة جداً في الماضي، فلا توجد أي ميزة لمعرفة من سيفوز». والتحدي الآخر في تحديد المراكز الاستثمارية بالأسهم، هو عدد المحفزات الإضافية المحيطة بالتصويت، والتي من المحتمل أن تحرك السوق. وسيتبع يوم الانتخابات بسرعة قرار أسعار الفائدة من قبل البنك الفيدرالي الأميركي، يوم الخميس المقبل، ومؤتمر صحافي لرئيسه جيروم باول، حيث سيقدم تفاصيل عن مسار أسعار الفائدة. كما لا يزال عدد كبير من الشركات الأميركية في خضم الإعلان عن نتائجها المالية. وهذا يفسر سبب عدم تحديد لوتز المراكز قبل الانتخابات، بل ويوصي بدلاً من ذلك بالاحتفاظ ببعض السيولة، التي يمكن استخدامها عند ظهور فرص قصيرة الأجل، مثل ردود الفعل السريعة للأسهم الفردية أو القطاعات مع الإعلان عن الفائز في الانتخابات.

ووفق تقرير بلومبيرغ فإن روبرت شاين، كبير مسؤولي الاستثمار في شركة غدارة الثروات «بلانك شاين ويلث مانجمنت» في الماضي، فلا توجد أي ميزة لمعرفة من سيفوز». والتحدي الآخر في تحديد المراكز الاستثمارية بالأسهم، هو عدد المحفزات الإضافية المحيطة بالتصويت، والتي من المحتمل أن تحرك السوق. وسيتبع يوم الانتخابات بسرعة قرار أسعار الفائدة من قبل البنك الفيدرالي الأميركي، يوم الخميس المقبل، ومؤتمر صحافي لرئيسه جيروم باول، حيث سيقدم تفاصيل عن مسار أسعار الفائدة. كما لا يزال عدد كبير من الشركات الأميركية في خضم الإعلان عن نتائجها المالية. وهذا يفسر سبب عدم تحديد لوتز المراكز قبل الانتخابات، بل ويوصي بدلاً من ذلك بالاحتفاظ ببعض السيولة، التي يمكن استخدامها عند ظهور فرص قصيرة الأجل، مثل ردود الفعل السريعة للأسهم الفردية أو القطاعات مع الإعلان عن الفائز في الانتخابات.

وقال ديف لوتز، محلل الاقتصاد الكلي في شركة الوساطة المالية «جونز تريدينغ»: «كانت استطلاعات الرأي خاطئة جداً في الماضي، فلا توجد أي ميزة لمعرفة من سيفوز». والتحدي الآخر في تحديد المراكز الاستثمارية بالأسهم، هو عدد المحفزات الإضافية المحيطة بالتصويت، والتي من المحتمل أن تحرك السوق. وسيتبع يوم الانتخابات بسرعة قرار أسعار الفائدة من قبل البنك الفيدرالي الأميركي، يوم الخميس المقبل، ومؤتمر صحافي لرئيسه جيروم باول، حيث سيقدم تفاصيل عن مسار أسعار الفائدة. كما لا يزال عدد كبير من الشركات الأميركية في خضم الإعلان عن نتائجها المالية. وهذا يفسر سبب عدم تحديد لوتز المراكز قبل الانتخابات، بل ويوصي بدلاً من ذلك بالاحتفاظ ببعض السيولة، التي يمكن استخدامها عند ظهور فرص قصيرة الأجل، مثل ردود الفعل السريعة للأسهم الفردية أو القطاعات مع الإعلان عن الفائز في الانتخابات.

الشكوك تهبط بالدولار

شهد مؤشر الدولار أكبر انخفاض له منذ منتصف سبتمبر/أيلول الماضي، في حين ارتفعت العقود الآجلة للسندات الأميركية، بعد أن دفعت بيانات استطلاعات الرأي الأخيرة المستثمرين إلى تقليص الرهانات على ما يُعرف بـ«تداولات ترامب». وانخفض مؤشر بلومبيرغ لسعر الدولار في المعاملات الفورية، أمس الاثنين، بنسبة 0,6%. وهبط الدولار أمام عملات مجموعة العشر، حيث ارتفعت الكرونة النرويجية واليورو بنسبة تجاوزت 0,5%. كما ارتفع الين الياباني 0,7%، واليوان الصيني 0,3%.

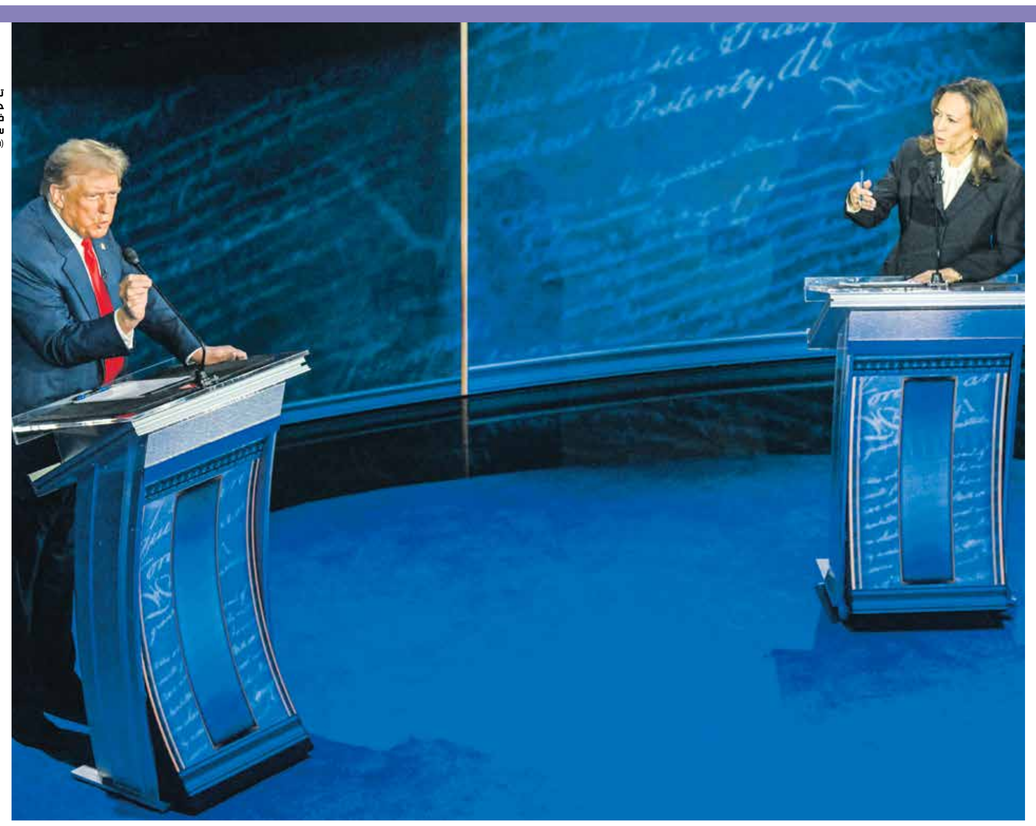

ترامب وهاريس خلال مناظرة بينهما في فيلادلفيا، 10 سبتمبر/أيلول 2024 (فرانس برس)

ترامب تعهد بفرض رسوم جمركية بنسبة 60% على السلع الصينية

«لكن في موقف يشوبه عدم الوضوح، من الأفضل النظر إلى ما وراء الأفق والوضع في الاعتبار الحالة الاقتصادية الكلية في الفترة الزمنية من ستة أشهر إلى 18 شهراً من الآن، بدلاً من التركيز فقط على نتيجة الانتخابات في ذلك اليوم».

الأصدقاء والأعداء يترقبون نتائج الانتخابات

وتتخطى حالة الترقب الاقتصادية حدود الولايات المتحدة لتسيطر على أذهان الأصدقاء والأعداء على حد سواء، إذ يتحسب الجميع لسياسات ترامب في حال وصوله إلى البيت الأبيض مجدداً، لا سيما ما يتعلق بالرسوم الجمركية وقوة الدولار وغيرها من الملفات الأكثر تأثيراً في الاقتصادات. وشهدت أسواق السندات الأسبوعية حالة من الترقب، قبيل الانتخابات الأميركية. ولم تشهد سوق السندات الدولارية في آسيا صفقات جديدة، صباح أمس الاثنين، إذ ينتظر المستثمرون نتائج الانتخابات. ويترقب المتداولون أيضاً هذا الأسبوع قرارات البنوك المركزية بشأن أسعار الفائدة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا وعدة دول أخرى.

يتساءل حلفاء أميركا، مثل اليابان وألمانيا، عما إذا كانوا سيجدون صديقاً في البيت الأبيض العام المقبل، أم قومياً يفرض الرسوم الجمركية على صادراتهم ويهدد بتركهم يواجهون أعداءهم. وتترقب الصين بشدة ما ستسفر عنه الانتخابات لاسيما مع تعهد ترامب بفرض رسوم جمركية بنسبة 60% على السلع الصينية. يتجلى هذا التوتر أيضاً في النظام متعدد الأطراف، المتمثل في الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والقانونية الدولية. ولم تشهد الولايات المتحدة ولا العالم وضعاً متوتراً كهذا. فقد كانت انتخابات عام 2000، التي فاز فيها جورج دبليو بوش على آل غور بفارق ضئيل وبعد الكثير من المناورات القانونية مشهداً مشوقاً، لكنه جرى في وقت كانت فيه الهيمنة الأميركية شبه مطلقة، أما انتقال السلطة في 2020، فقد كان متوتراً وأكثر خطورة. وسيكون أي تنازع على انتقال السلطة في 2024 أشد خطورة، وفق مقال للكاتب والمحلل السياسي أندرياس كلوث، نشرته بلومبيرغ.

حتى اتخاذ مراكز استثمارية في هذه المرحلة، لأنها مضاربة وتنطوي على مخاطر بالغة، ولا يعرف المتداولون ما هي المقترحات السياسية التي سيتم تمريرها من أي من المرشحين عبر الكونغرس».

الأسواق متوترة والمتداولون يتخذون مراكز دفاعية

وليس من المستغرب أن تبدو الأسواق متوترة. وقال روكي فيشمان، مؤسس شركة الاستشارات المالية «أسبم 500» إن بيانات أسواق الخيارات تُظهر أن المتداولين يتخذون مركزاً دفاعياً، حيث يضعون تقييمات أعلى من المعتاد للحماية ضد البيع السريع. ويُعزى ذلك جزئياً إلى سيل التقارير والبيانات المتوقعة في الأيام القليلة المقبلة، بما في ذلك قرار الاحتياطي الفيدرالي، وتقارير الأرباح، وأرقام التضخم. وأضاف فيشمان: «بينما تأخذ الأسواق في الحسبان بوضوح يوم الأربعاء بوصفه يوماً شديد التقلب، فإن الفترة المحيطة بها بعيدة عن الهدوء». ويتردد المطلعون في الشركات أيضاً في التداول بسوق الأسهم. فقد اشترى 261 رئيساً تنفيذياً فقط أسهماً في شركاتهم في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وهو الأدنى منذ 2017 على الأقل، مما دفع نسبة الشراء إلى البيع إلى ثاني أدنى مستوى منذ ربيع 2021، وفقاً لبيانات جمعتها شركة «واشنطن سيرفيس» المتخصصة في توفير بيانات التداول.

ويجب على المستثمرين الذين يبحثون عن استثمار أكثر أماناً في الأسهم أن يتجاوزوا ضجيج الانتخابات، وفقاً لبعض المحترفين في «وول ستريت». وفي ظل انتخابات لا يظهر فيها مرشح مفضل بشكل واضح، يبقى الخيار الأكثر أماناً للمستثمرين هو التحلي بالصبر. وقال مارك لوشيني، كبير استراتيجيي الاستثمار في مؤسسة «جاني مونتغومري سكوت» للاستشارات المالية: «لو كان القرار أكثر وضوحاً، لكانت السوق أخذته في الحسبان، ولم يتبقَ الكثير للاستفادة منه». وأضاف: «فيكس» فوق 20 نقطة في جلساته الأربع الأخيرة، وهو مستوى يشير عادة إلى زيادة التوتر في سوق الأسهم. ولهذا السبب، ينحسر حماس المستثمرين لاختيار الفائزين والخاسرين بناءً على من يعتقدون أنه سيكون الرئيس المقبل للولايات المتحدة.

وقال ديف لوتز، محلل الاقتصاد الكلي في شركة الوساطة المالية «جونز تريدينغ»: «كانت استطلاعات الرأي خاطئة جداً في الماضي، فلا توجد أي ميزة لمعرفة من سيفوز». والتحدي الآخر في تحديد المراكز الاستثمارية بالأسهم، هو عدد المحفزات الإضافية المحيطة بالتصويت، والتي من المحتمل أن تحرك السوق. وسيتبع يوم الانتخابات بسرعة قرار أسعار الفائدة من قبل البنك الفيدرالي الأميركي، يوم الخميس المقبل، ومؤتمر صحافي لرئيسه جيروم باول، حيث سيقدم تفاصيل عن مسار أسعار الفائدة. كما لا يزال عدد كبير من الشركات الأميركية في خضم الإعلان عن نتائجها المالية. وهذا يفسر سبب عدم تحديد لوتز المراكز قبل الانتخابات، بل ويوصي بدلاً من ذلك بالاحتفاظ ببعض السيولة، التي يمكن استخدامها عند ظهور فرص قصيرة الأجل، مثل ردود الفعل السريعة للأسهم الفردية أو القطاعات مع الإعلان عن الفائز في الانتخابات.

وقال ديف لوتز، محلل الاقتصاد الكلي في شركة الوساطة المالية «جونز تريدينغ»: «كانت استطلاعات الرأي خاطئة جداً في الماضي، فلا توجد أي ميزة لمعرفة من سيفوز». والتحدي الآخر في تحديد المراكز الاستثمارية بالأسهم، هو عدد المحفزات الإضافية المحيطة بالتصويت، والتي من المحتمل أن تحرك السوق. وسيتبع يوم الانتخابات بسرعة قرار أسعار الفائدة من قبل البنك الفيدرالي الأميركي، يوم الخميس المقبل، ومؤتمر صحافي لرئيسه جيروم باول، حيث سيقدم تفاصيل عن مسار أسعار الفائدة. كما لا يزال عدد كبير من الشركات الأميركية في خضم الإعلان عن نتائجها المالية. وهذا يفسر سبب عدم تحديد لوتز المراكز قبل الانتخابات، بل ويوصي بدلاً من ذلك بالاحتفاظ ببعض السيولة، التي يمكن استخدامها عند ظهور فرص قصيرة الأجل، مثل ردود الفعل السريعة للأسهم الفردية أو القطاعات مع الإعلان عن الفائز في الانتخابات.

ضرائب ترامب وهاريس... من يدفع أكثر؟

قدم المتنافسان على الانتخابات الرئاسية الأميركية، ترامب وهاريس، العديد من الوعود بشأن مستقبل السياسة الضريبية، ولكن هناك اختلافات كبيرة حول من سيستفيد من خططهما ومن سيدفع أكثر؟

نيويورك ـ **العربي الجديد**

تحمل السياسات الضريبية للمرشحين للانتخابات الرئاسية الأميركية، دونالد ترامب وكامالا هاريس، تأثيرات مختلفة بشكل صارخ على الآباء ومشتري وملاك المنازل وكبار السن والشركات والطبقة المتوسطة والأثرياء. وبشكل عام، من المتوقع أن تزيد جُدة ترامب الضريبية التي تتضمن تسهيلات كبيرة، الدين الوطني بمقدار 7,75 تريليونات دولار حتى عام 2035، وأجندة هاريس بما يقرب من 4 تريليونات دولار. وستؤثر خططهما على مجموعات محددة من دافعي الضرائب، وما قد تكلفه هذه الخطط، وفقاً لتقديرات من لجنة الميزانية الفيدرالية المسؤولة وهي مؤسسة بحثية مالية، ومؤسسة الضرائب، ومختبر الميزانية في جامعة ييل، وهو مركز لأبحاث السياسات. وخلال فترته الرئاسية، ضاعف ترامب الإعفاء الضريبي للأسر التي لديها أطفال من حد أقصى قدره 1000 دولار لكل طفل إلى 2000 دولار لكل طفل. كجزء من قانون الضرائب لعام 2017. ومن المقرر أن ينتهي هذا الإعفاء الموسع في عام 2025. وقالت حملته الانتخابية إنه يرغب في تمديد الإعفاء البالغ 2000 دولار. بينما تعهدت هاريس بإعفاء ضريبي يبلغ 6000 دولار للطفل حديث الولادة، و3600 دولار سنوياً للأطفال دون سن 6 سنوات و3000 دولار سنوياً للأطفال دون سن 18 عاماً. وستكون الإعفاءات الأكثر سخاءً التي وعدت بها هاريس واحدة من أكثر أجزاء أجندتها الضريبية تكلفة، بتكلفة تقدر بنحو 1,5 تريليون دولار على مدى عقد من الزمان، وفق تقرير لصحيفة واشنطن بوست. وبالنسبة لمشتري المنازل وملاك العقارات، اقترحت هاريس خصماً ضريبياً بقيمة 25 ألف دولار للمشترين لأول مرة. ومن المتوقع أن تبلغ تكلفة هذا الخصم، 223 مليار دولار على مدى عشر سنوات. في المقابل، اقترح ترامب التخلص من العديد من الإعفاءات الضريبية في قانون خفض التضخم للرئيس جو بايدن والتي تدعم الإنفاق الصديق للمناخ. وقد أثبتت الإعفاءات الجديدة أنها أكثر شعبية مما كان متوقعاً بين أصحاب المنازل، الذين طالبوا بـ8 مليارات دولار العام الماضي، لتركيب الألواح الشمسية وتحسينات منزلية أخرى مراعية للمناخ. كما يوفر حساب التقاعد الفردي إعانات أكثر سخاءً للشركات للانتقال إلى التقنيات الخضراء. وإلغاء جميع إعفاءات بايدن المناخية من شأنه أن يوفر للحكومة ما يقدّر بنحو 921 مليار دولار على مدى عقد من الزمان. قال ترامب إنه لا ينبغي لأحد أن يدفع ضرائب على مزايا الضمان الاجتماعي. والآن، يدفع حوالي 40% من كبار السن ضرائب على مزايا الضمان الاجتماعي، ويرجح ذلك في الغالب إلى وجود دخل آخر يزيد من أرباحهم عن 25 ألف دولار سنوياً للفرد أو 32 ألف دولار سنوياً للزوجين. وفكرة ترامب بشأن إلغاء الضرائب على مزايا الضمان الاجتماعي مكلفة، وفقاً للتقديرات، حيث ستقلل الإيرادات بنحو تريليون دولار على مدى 10 سنوات. وبما أن الضرائب على الضمان الاجتماعي تعود إلى صندوق برنامج الضمان الاجتماعي، فإن خطته من شأنها أن تعجل باستنزاف الصندوق، والذي من المتوقع حالياً أن ينفد من المال في غضون عقد من الزمان تقريباً، مما يؤدي إلى تخفيضات تلقائية في المزايا. على الجانب الآخر، لن تغير هاريس الضرائب المفروضة على مزايا الضمان الاجتماعي، لكنها ستزيد من ضرائب الضمان الاجتماعي التي يدفعها بعض العاملين. كما ستطبق هاريس الضريبة على الدخل الذي يزيد عن 400 ألف دولار لدعم تمويل صندوق برنامج الضمان الاجتماعي. تعهدت هاريس برفع معدل الضريبة الأعلى على دخل الأثرياء إلى 39,6%، بينما كان ترامب قد خفضها خلال فترته الرئاسية إلى 37%. ومن المقرر أن ينتهي العمل بها في نهاية 2025. كما تقترح هاريس ضريبة جديدة بنسبة 25% على المكاسب غير المحققة بالنسبة للأثرياء الذين تزيد صافي ثروتهم عن 100 مليون دولار، وهذه الضريبة لا تتعلق بالدخل السنوي، ولكن بالزيادة السنوية في قيمة ممتلكات الأثرياء، بما في ذلك الأسهم والعقارات، حتى لو لم تتحقق هذه القيمة الإضافية من خلال بيع الأصول. ومن المقرر جمع 516 مليار دولار على مدى 10 سنوات.

إعفاءات ترامب تزيد الدين 7,75 تريليونات دولار

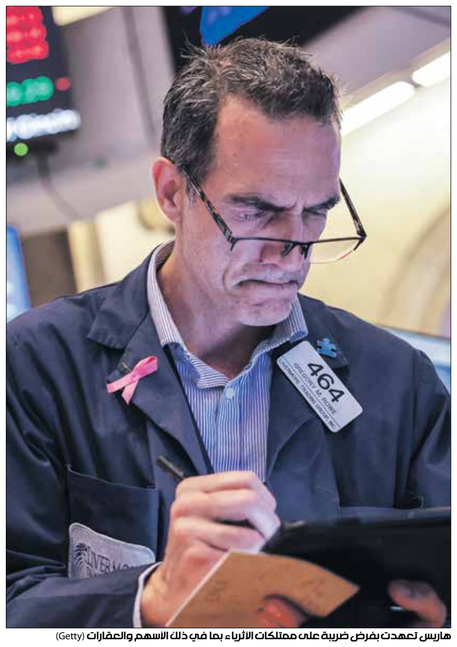

هاريس تعهدت بفرض ضريبة على ممتلكات الأثرياء بما في ذلك الأسهم والعقارات (Getty)

تراجع رواتب التكنولوجيا الإسرائيلية

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات رسمية انخفاض متوسط الأجر في قطاع التكنولوجيا الفائقة في إسرائيل بنسبة كبيرة خلال أغسطس/ آب الماضي، ما يشير إلى مدى تأثر القطاع الحيوي بتداعيات الحرب المستمرة على قطاع غزة منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023 واتساع العدوان على لبنان.

وأشارت البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية، وفق موقع «غلوبس» الإسرائيلي، إلى انخفاض متوسط الراتب في قطاع التكنولوجيا الفائقة بنسبة 4,2% في أغسطس مقارنة بشهر يوليو/تموز ليبلغ نحو 30,19 ألف شيكل. إلا أنه ارتفع بنسبة 4% مقارنة بشهر أغسطس من العام الماضي 2023. وانخفض عدد الوظائف بنسبة 0,6% مقارنة بشهر يوليو، مع ارتفاع طفيف بنسبة 0,5% في عدد الوظائف مقارنة بأغسطس 2023. وشكلت الوظائف بأجر في قطاع التكنولوجيا الفائقة 10% من جميع الوظائف بأجر في الاقتصاد الإسرائيلي في مقارنة بـ9,8% في يوليو. وتشير الإحصاءات الإسرائيلية إلى أن أكثر من 20% من جنود الاحتياط الذين يشاركون في الحرب على غزة هم موظفون في مجال التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلية، وقد أدى غيابهم لعدة أشهر إلى تعقيد إدارة العديد من الشركات الناشئة بشكل كبير. ولتجنب الاضطرار إلى إلغاء العمليات أو تقويض تطورها، قامت المزيد من الشركات بتسريح موظفيها الإسرائيليين لتوظيف أجانب. تأتي المؤشرات السلبية الكبيرة في قطاع التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلية في الوقت الذي يمثل القطاع أهمية بالغة للاقتصاد هناك، حيث استحوذ القطاع في عام 2023 على نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل و53% من الصادرات بما قيمته 73,5 مليار دولار، وفق ما نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية عن تقرير هيئة الابتكار.

وتشهد الاستثمارات في التكنولوجيا الفائقة هبوطاً قاسياً. وقد تشرت شركة «IVC» الإسرائيلية المتخصصة في مجال مصادر البيانات والمعلومات التجارية في سبتمبر/ أيلول الماضي، التقديرات الأولى للربع الثالث من عام 2024 والتي بموجبها جمعت شركات التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلية 938 مليون دولار فقط في 61 صفقة. وهذا هو أقل رأسمال تم جمعه منذ سبع سنوات، منذ الربع الثالث من عام 2017، وأقل عدد من المعاملات في العقد الماضي. وهذا يمثل انخفاضاً بنسبة 70% مقارنة بالربع السابق وأكثر من 51% مقارنة بالربع الأول من عام 2024.

وبشكل عام، انخفض متوسط الأجر في إسرائيل في أغسطس الماضي بنسبة 1,6% مقارنة بشهر يوليو. وأوضحت دائرة الإحصاء المركزية أن متوسط الراتب بلغ 13376 شيكلاً في الانخفاض الثاني على التوالي، بعد وصوله إلى ذروته عند 13924 شيكلاً في يونيو/ حزيران. لكن لا يزال هذا الراتب أعلى بنسبة 4% مقارنة بشهر أغسطس من العام الماضي، ولكن بالقيمة الحقيقية (أي باحتساب التضخم)، فهي زيادة بنسبة 0,4% فقط.

واعتبرت موقع «غلوبس» الإسرائيلي إن الانخفاض في الراتب الحقيقي في أغسطس أمر مثير للدهشة، حيث إن الراتب في شهر يوليو ينخفض في معظم السنوات في إسرائيل مقارنة بشهر يونيو، وعادة ما يرتفع في شهر أغسطس، لكن ليس هذا العام.

قطاع التكنولوجيا يستحوذ على 20% من الناتج الإجمالي لإسرائيل

شركة للتكنولوجيا الزراعية في شمال فلسطين المحتلة، 13 إبريل 2023 (فرانس برس)

رؤية

غزة ولبنان في مزاد القتل الدولي

رشا أبو زكي

عرفت سوق تجارة الأسلحة العالمية نمواً خلال السنوات الماضية. وهذه السوق، التي تشرعن الاتجار بأدوات القتل، تُعتبر مرتكزاً اقتصادياً في العديد من الدول. وتشير توقعات معهد استوكهولم للسلام إلى أن الإنفاق العسكري العالمي في عام 2023 يبلغ 2,443 تريليون دولار، وهو أعلى رقم سُجّل على الإطلاق. ويمثل هذا زيادة بنسبة 6,8% عن عام 2022، وأكبر زيادة سنوية منذ عام 2009.

هناك الكثير من الحروب المشتعلة حول العالم، إلّا أن الضوء مسلط بشكل مركز على الحرب الروسية على أوكرانيا، نظراً إلى نفوذ موسكو السياسي والاقتصادي والأمني، وبسبب التأثر المباشر للدول الكبرى بهذه الحرب التي تدور على أطرافها. ومن ثم تأتي الإبادة الإسرائيلية المرتكبة في غزة ولبنان، باعتبار إسرائيل حليفة للدول الكبرى من جهة، وبسبب عمليات القتل الجماعية والانتهاكات الضخمة لحقوق الإنسان المرتكبة من قبل تل أبيب من جهة أخرى. ويمكن الركون إلى اقتصاد الحرب، وتحديداً التجارة العالمية بأدوات القتل المختلفة، مؤشراً لمسار سوق الأسلحة، ومزاد القتل الدولي، والنظرة إلى إسرائيل من قبل الغرب.

في العام 2023، ارتفع الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط بنسبة 9% ليصل إلى 200 مليار دولار. وكان هذا أعلى معدل نمو سنوي شهدته المنطقة خلال العقد الماضي. وزاد الإنفاق العسكري الإسرائيلي، وهو ثاني أكبر إنفاق في المنطقة بعد السعودية، بنسبة 24%، بسبب الحرب على غزة ولبنان. هذا الإنفاق يقابله ارتفاع حجم الموت اليومي في كل من البلدين، حيث سُجّل 44 ألفاً و81 شهيداً في غزة والضفة (767 شهيداً) حتى نهاية الأسبوع الماضي، فضلاً عن 108 آلاف و269 جريحاً وأكثر من عشرة آلاف مفقود. يضاف إليهم ألفان و968 شهيداً و13 ألفاً و319 جريحاً في لبنان.

آلة القتل الإسرائيلية التي لم تهدأ منذ أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي طرحت تبدلات تطاول خريطة تجارة الأسلحة، خاصة مع تل أبيب. في العقد الماضي، زادت إسرائيل بشكل كبير وارداتها من الأسلحة. وتشير تقديرات معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام إلى أن إسرائيل كانت في الفترة من 2019 إلى 2023 خامس أكبر مستورد للأسلحة الرئيسية في العالم، حيث مثلت 2,1% من واردات الأسلحة العالمية في تلك الفترة. وفي الفترة من 2009 إلى 2013، كانت قد احتلت المرتبة 47 فقط.

توجد ثلاث دول فقط زودت إسرائيل بأسلحة رئيسية في الفترة 2019-2023، وفق المعهد، وهي الولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا، فيما العديد من الدول الأخرى زودت إسرائيل بالمكونات العسكرية أو الذخيرة أو الخدمات، منها المملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا.

في الفترة 2019-2023، استحوذت الولايات المتحدة على 69% من واردات الأسلحة لإسرائيل. سارعت الولايات المتحدة إلى تكثيف مساعداتها العسكرية الطارئة لإسرائيل بعد السابع من أكتوبر 2023. وقد قوبل الدعم العسكري الأميركي لإسرائيل بمعارضة محلية، سواء من جانب أعضاء الكونغرس، أو من جانب المجتمع المدني الأوسع نطاقاً. وفي حين لم يكن لهذه المعارضة تأثير ملموس يُذكر على تدفقات المساعدات العسكرية، أعلنت الحكومة الأميركية في 9 مايو/أيار 2024 أنها ستعلق شحنة من الأسلحة إلى إسرائيل شملت قنابل ثقيلة تزن 500 رطل وقنابل من طراز MK-84 تزن 2000 رطل، مشيرة إلى مخاوف بشأن الهجوم الإسرائيلي المهدد على رفح. ومع ذلك، قالت الحكومة في 11 يوليو/تموز إنها ستستأنف توريد القنابل التي تزن 500 رطل.

إلا أن خلافات حادة وقعت بين إدارة جو بايدن وإسرائيل على خلفية استمرار الحرب، مع تهديدات متواصلة بقطع المساعدات المالية والعسكرية لتل أبيب.

أما ألمانيا، فاستحوذت على 30% من واردات إسرائيل من الأسلحة الرئيسية في الفترة 2019-2023. وكانت هذه الواردات موجهة بشكل رئيسي إلى القوات البحرية الإسرائيلية. ولكن حصل انخفاض كبير منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2023 في قيمة المواد التي مُنحت تراخيص تصدير لها، من حوالي 200 مليون يورو في أكتوبر 2023 إلى حوالي 24 مليون يورو في نوفمبر، ثم إلى حوالي مليون يورو في مارس/آذار 2024، وفقاً لبيانات معهد استوكهولم. وفي الفترة 2019-2023، شكلت إيطاليا 0,9% من واردات إسرائيل من الأسلحة الرئيسية. وفي يناير/كانون الثاني 2024، قال وزير الخارجية الإيطالي ونائب رئيس الوزراء أنطونيو تاجاني، في مقابلة، إنه «منذ بدء الأعمال العدائية، أوقفنا جميع شحنات أنظمة الأسلحة أو المواد العسكرية من أي نوع» إلى إسرائيل. ومع ذلك، أوضح وزير الدفاع جويدو كروسيتو في مارس 2024 أن الصادرات إلى إسرائيل استمرت، ولكن فقط عمليات التسليم بموجب عقود موقعة قبل 7 أكتوبر.

في سبتمبر/أيلول الماضي، قال وزير خارجية بريطانيا ديفيد لامي إن بلاده ستعلق 30 رخصة، من بين 350 رخصة تصدير أسلحة إلى إسرائيل منحتها الحكومة لشركات في المملكة المتحدة، وذلك بسبب مخاطر من احتمال استخدام مثل هذا العتاد في ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي خلال الحرب على غزة. لكن هناك مواقف أكثر حزماً طاولت تجارة الأسلحة مع إسرائيل من قبل الدول التي تصنف ذات ثقل دولي. في مطلع أكتوبر، أعلنت وزارة الداخلية في إسبانيا أنها ألغت عقداً لشراء ذخيرة من شركة إسرائيلية، وذلك انسجاماً مع دعوات مديد المتواصلة للمجتمع الدولي إلى الكف عن بيع الأسلحة لإسرائيل التي تستخدمها في جرائمها وانتهاكاتها في غزة ولبنان.

وفي 3 نوفمبر، طلبت 52 دولة ومنظمتان هما جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي من مجلس الأمن اتخاذ إجراءات لوقف شحن الأسلحة والذخائر إلى إسرائيل. وأفادت مصادر دبلوماسية تركية وكالة الأناضول بأن أنقرة أطلقت مبادرة داخل الأمم المتحدة لوقف بيع الأسلحة والذخيرة لإسرائيل.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدت في ديسمبر/كانون الأول 2023 قراراً يطالب بـ«وقف إطلاق النار الإنساني الفوري في غزة، وامتثال الأطراف للقانون الدولي»، و«الإفراج عن جميع الرهائن». في يناير 2024، أشارت محكمة العدل الدولية إلى تدابير مؤقتة في قضية رفعتها جنوب أفريقيا تتعلق بتطبيق اتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1948 على الوضع في غزة. ووفقاً للتدابير، يتعين على إسرائيل، من بين أمور أخرى، اتخاذ خطوات فورية لمنع جيشها من ارتكاب أعمال قد تعتبر إبادة جماعية وتمكين تقديم المساعدات الإنسانية في غزة. وفي مايو/أيار، أمرت المحكمة إسرائيل أيضاً بـ«وقف هجومها العسكري على الفور في محافظة رفح».